الأثر النحوي لسيبويه في كتاب الأصول لابن السراج

د. محبوبة المنير الصادق الميساوي*
كلية الاقتصاد بصرمان، جامعة صبراتة، ليبيا
البريد الالكتروني: ombilal131821@gmail
تاريخ الارسال 2025/8/8م تاريخ القبول 2025/9/1م

The Grammatical Influence of Sibawayh in Ibn al-Sarraj's Book "Al-Usul"

Dr. Mahbouba al-Munir al-Sadiq al-Maysawi*
Faculty of Economics, University of Sabrata, Libya

Abstract
The study "The Grammatical Influence of Sibawayh in Ibn al-Saraj's Kitab al-Usul" examines the extent of Sibawayh's impact on Ibn al-Saraj's thought, highlighting how Ibn al-Saraj transmitted Sibawayh's texts on fundamental grammatical issues, sometimes accepted them, sometimes developed or modified them, and utilized these opinions as a basis for establishing systematic grammatical rules used in syntax, thus demonstrating his role as a transmitter, interpreter, and developer simultaneously.

Keywords: The Grammatical Influence, Sibawayh, Ibn al-Sarraj, Al-Usul book.

الملخّـــــص :

تتناول دراســـــة (التأثير النحوي لسيبويه في كتاب الأصول لابن السراج) مدى تأثير سيبويه في فكر ابن السراج، مبرزةً كيف قام ابن السراج بنقل نصوص سيبويه المتعلقة بالقضايا النحوية الأساسية، فتارةً يقبلها كما هي، وتارةً يطورها أو يعدلها، كما استفاد من هذه الآراء في وضع قواعد نحوية منهجية مستخدمة في علم النحو، الأمر الذي يبرز دوره بوصفه ناقلًا ومفسرًا ومطورًا في آن واحد.

الكلمات المفتاحية:

الأثر النحوي لسيبويه، كتاب الأصول، ابن السراج.

المقدمـــــــــة:

تتبلور جهود نحاة البصرة والكوفة منذ القرن الثاني الهجري لخدمة القرآن الكريم، وفي طليعة هؤلاء النحاة الجهابذة يأتي (سيبويه) الذي وضع كتابه المشهور

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

ب(الكتاب)، فهو يعد الأساس الذي قامت عليه الصناعة النحوية عند المتقدمين والمتأخرين، ولحق به علماء كثر، سعوا إلى تنظيم القواعد وتأسيس الأصول، ومن أبرزهم (أبو بكر محمد بن السراج ت 316 هـ)، في كتابه الشهير (الأصول في النحو)، إذ يعد كتابه هذا مرحلة مهمة في تقعيد النحو وصياغته في إطار أصولي مشابه لمناهج الأصوليين في علم الفقه.

وما يبدو لي أن (ابن السراج) كان متأثرا بآراء (سيبويه) النحوية ومدرسته؛ ذلك لأنه أكثر من الاستشهاد بآرائه في كتابه (الأصول)، وكان استشهاده بها إما بالنقل الصريح، أو بالتلميح، أو بالمناقشة، ويتضح هذا التأثر في أبواب متعددة من كتاب الأصول، كالعوامل، والإعراب، والأفعال الناقصة، والحروف، والعلل النحوية.

إلا أن (ابن السراج) لم يكن مجرد ناقل فقط، بل أعاد النظر في كثير من آراء (سيبويه) مضيفا إليها ما ينسجم مع منهجه في التعليل والتقعيد.

ويمكن توضيح ذلك من خلال هذا البحث، إذ هذا هو هدف البحث وأهميته، فقد درست وبينت فيه بعض مواضع استشهاد(ابن السراج) بآراء (سيبويه) النحوية في كتابه (الأصول في النحو)، وحاولت الكشف عن مواضع موافقته أو مخالفته لهذه المسائل، وإبراز القيمة العلمية لهذه الاستشهادات في تطور الفكر النحوي، ودور (ابن السراج) فيها، والكشف عن طبيعة العلاقة بين كتاب (الكتاب) ل(سيبويه)، وكتاب (الأصول في النحو) ل(ابن السراج)، من حيث منهج الاستدلال والتقعيد، وإثراء الدراسات النحوية من خلال المقارنة بين مدرستين أساسيتين، هما: مدرسة (سيبويه)، ومدرسة (ابن السراج).

وتتجسد إشكالية البحث في طبيعة استشهاد (ابن السراج) بآراء (سيبويه) في كتابه (الأصول)، هل كان مقتصرا على النقل، أو أنه ناقش وأضاف جديدا؟ وما مدى موافقته أو مخالفته له؟ وما القيمة العلمية لاستشهاداته؟.

وقد اعتمدت في دراستي في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الوصف، والتحليل، والمقارنة.

ولعل من أبرز الدراسات القائمة على كتاب الأصول لابن السراج ما يلي:

ـ أطروحة دكتوراه بعنوان: منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه الأصول في النحو، للطالبة: ازدهار عبد الرحمن السيد أبو الغيث، المشرف: مصطفى محمد الفكي، جامعة أم درمان، السودان، سنة النشر:1431هـ/2010م.

ـــ رسالة ماجستير بعنوان: ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين، للباحث: غالب علي حسين، المشرف: نهاد فليح حسن، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، سنة النشر: 2006م.

ـــ مقال بعنوان: ابن السراج ومذاهب النحاة العرب، للباحث: رشيد سهلي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة النشر: 2013م، العدد الأول، المجلد الثاني.

ـــ مقال بعنوان: معالم الجملة النحوية عند أبي بكر بن السراج، للباحث: عبد الحليم عبد الله، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سنة النشر: 2014م، العدد الثاني، المجلد الثالث. فطبيعة بحثي هذا هو تتبع حضور سيبويه في كتاب الأصول لابن السراج، وكيفية تعامل ابن السراج مع آراء سيبويه، وفي المقابل أن الدراسات السابقة كانت دراسات منهجية عامة، لم تخص سيبويه بالبحث التفصيلي، فهذا البحث يقدم خريطة واضحة لمدى اعتماد ابن السراج على سيبويه، في الوقت الذي وضعته باقي البحوث السابقة كجزء من خلفيتها، لا كموضوع بحث مستقل.

وتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، موضح بالشكل التالي:

المقدمة، وبينت فيها هيكلية البحث، وهدفه، وإشكاليته، ومنهج الدراسة، ودراسات سابقة لكتاب الأصول، وخطة البحث.

التمهيد، ولمحت فيه لسيبويه، وابن السراج، وأهمية كتابيهما.

المبحث الأول: منهج ابن السراج في الاستشهاد بآراء سيبويه النحوية ، والمبحث الثاني: بعض المواضع التي استشهد فيها ابن السراج بآراء سيبويه النحوية، موافقا، أو مخالفا له فيها. الخاتمة: ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد ـ سيبويه وكتابه (الكتاب)، ومذهبه النحوي:

سيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب ب(سيبويه)، (148هـ ـــ 180هـ)، أصله فارسي، نشأ في البصرة، وتعلّم فيها، تتلمذ على يد أئمة النحو، كالخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ)، والأخفش الأكبر(ت 177هـ). انصرف إلى تعلّم النحو بعد خطأه في ضبط كلمة في حديث نبوي، حتى أصبح إماما النحو إلى يومنا هذا[1] (أبو البركات الأنباري، نزهة الأنباء، ص63،65، والسيوطي، بغية الوعاة، 1/186،188، وابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/407،409، والقفطي، إنباه الرواة،1/142،144).

توفي دون سن الأربعين عاما، بعد ما ترك لنا كتابه الشهير (الكتاب)، الذي لم يعرف له تأليف دونه ؛ إذ يعد موسوعة نحوية شاملة في العربية ، يقول ابن الأنباري (ت577هـ): "كل كتاب في النحو عيال على كتاب سيبويه"[2].(أبو البركات الأنباري،نزهة الأنباء، ص: 63).

مدحه كثير من علماء العربية، فقد سموه ب(قرآن النحو)، وقال عنه المازني (ت249هـ): " من أراد أن يعمل كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[3].(السيرافي، أخبار النحويين والبصريين، ص:40).

فقد اعتمده النحاة أساسا للدرس النحوي، وكل من جاء بعده إما شارح له أو ناقل عنه أو معترض عليه.

وحيث جمع في منهجه بين السماع، والقياس، والتحليل المنطقي، والاستشهاد، وقد أسس به المدرسة النحوية البصرية التي ظلت عماد النحو العربي على مدى قرون، فلم يزل أثره حاضرا في كتب النحو الحديثة، والدراسات اللسانية إلى يومنا هذا.

ابن السراج وكتابه (الأصول في النحو)، ومذهبه النحوي.

ابن السراج هو: أبوبكر محمد بن السري النحوي البغدادي(ت316ه)، أحد كبار نحاة القرن الثالث الهجري، ولد في بغداد، حين كانت مركزا للحضارة الإسلامية، والعلوم المختلفة، فنشأ في بيئة علمية خصبة، وتتلمذ على أئمة المدرسة البصرية، كالمبرد (285ه)، والأخفش الأوسط (215ه)، والزجاج (ت 311ه)، ونهل من تراث سيبويه، حتى صار من أبرز من رسَخ مبادئ المدرسة البصرية.

له من المؤلفات: مجمل الأصول، والاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، والخط والهجاء، والمواصلات والمذكرات في الأخبار، الجمل، والهمز، والموجز في النحو، الاحتجاج في القراءة، ومخطوط العروض والخط[4]. (ينظر: الأعلام، الزركلي، ص: 136).

ومذهبه النحوي يعد امتدادا للمدرسة البصرية، فقد اشتهر بعمق ودقة التفكير، والمنهج، فمذهبه يقوم على القياس والتعليل والأصول النظرية، والجمع بين عمق النظرية ودقة التطبيق؛ ذلك لنهجه منهج الأصوليين في بناء القواعد.

أما كتابه (الأصول) فيعد أول محاولة منهجية لوضع قواعد أصولية لعلم النحو مشابها لأصول الفقه، حسن التأليف، جميل الترتيب، مشاد به من الأوائل.

فقد أدرك ابن السراج أن مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع.

وعمله هذا الذي قام به في القرن الثالث الهجري، جمع فيه أبواب النحو والصرف، لقي إقبالا وإعجابا من معظم دارسي العربية، يقول أبو البركات الأنباري في مسيرة حديثه عن ابن السراج: " وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه

جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب" [5] (أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص: 187).

ففيه نظر في دقائق سيبويه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، حتى قيل عنه: مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله[6].(ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص: 7535).

ولعلي ألتمس الغاية لابن السراج من وضع كتابه هذا، عندما أورد في أواخر باب النفي بلا، قوله:" وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول الوصول إلى الإعراب، فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل" [7](ابن السراج، الأصول: 387/1).

يفهم من ذلك أنه لا يريد تتبع كل الخلافات والآراء الجزئية، وإنما يركز على القواعد الأساسية التي تعين طالب النحو على الوصول إلى الإعراب الصحيح، فهو يعرض المسائل الكبرى ويضع الأصول الكلية، ويشير إلى الخلافات عند الحاجة، لكن هدفه النهائي ليس الجدل بقدر ما هو ضبط الأصول.

المبحث الأول ـ منهج ابن السّـــراج النحوي في الاستشهاد بآراء سيبويه النحويـــة:

نهج ابن السراج منهجا يقوم على تأسيس المدرسة البغدادية في مثابة الأصول، من خلال تطوير آراء سيبويه، حيث إنه يقرأها وينقدها ويجعلها إما بمثابة القاعدة الأساسية، كما فعل ذلك في بعض المسائل، كمسألة عمل كان وأخواتها، حين قرر سيبويه أنها تعمل عمل الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع الاسم ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، فبنى ابن السراج على هذا الأصل النحوي للمسألة، فجعل الاسم مرفوعا لكونه فاعلا، والخبر منصوبا لكونه مفعولا[8]. (ينظر: ابن السراج، الأصول: 690/2،689). ، وكذلك في مسألة إعمال المبتدأ والخبر، فسيبويه قرر أن المبتدأ مرفوع لأنه أول، والخبر مرفوع لأنه متمم له، فجعل الرفع في الابتداء والخبر على سبيل التعليل بالموقع في الجملة وأكّد ابن السراج ذلك وعلق بأن الأصل في الكلام الفعل والفاعل، فإذا جرد الاسم من العوامل وجعل في صدر الكلام، صار بمنزلة الفعل الذي يبتدأ به، والخبر بمنزلة الفاعل الذي يتم به المعنى، فيوسع ابن السراج المعنى ، إذ يرده إلى القياس على الأصل، وهو الفعل والفاعل، فحاول ربط

أحكام المبتدأ والخبر بالأصل العام في النحو، ليجعل المسألة قياسية منضبطة ضمن منهجه الأصولي[9]. (ينظر: ابن السراج، الأصول، 59/1،58).

أو أنه يخالف سيبويه إذا وجد قياسا أو شاهدا يراه أقوى من شواهد سيبويه، مما يدل على استقلاله النسبي، كما فعل ذلك في مسألة حذف حرف الجر، حيث ذكر ابن السراج قول سيبويه بأنه أجاز أن تقول: ذهبت الشام، على تقدير: ذهبت إلى الشام، بحذف حرف الجر(إلى) وإبقاء الاسم منصوبا على نزع الخافض، فقد ناقش ابن السراج هذا المثال، وبين أن هذا الحذف ليس على إطلاقه، إنما يحمل على السماع، ولا يقاس عليه؛ لأن الأصل ألا يحذف الحرف إلا بدليل، وإن حذف فلابد من قرينة قوية تدل عليه، وإلا أفسد المعنى وأوقع في اللبس، فابن السراج يريد هنا ضبط الاستعمال بالقياس والعلل، لا بالاتساع وحده[10]. (ينظر: ابن السراج، الأصول: 171/1).

وفي موضع ذكر رأي سيبويه في أن (أن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) لا يرى سيبويه فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف بمعنى نفي تدخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام، ولا تغير الكلام، وبعد أن أورد ابن السراج رأي المبرد بجواز نصب الخبر على التشبيه ب(ليس) كما فعل ذلك في (ما)، ذكر بأن هذا القول هو الصائب؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى، فيرى بأنها تعمل عملها بشرط تقدير ضمير الشأن بعدها، فخالف سيبويه الذي أهملها، ووافق المبرد مع تقييد العمل بالشرط[11]. (ينظر: ابن السراج، الأصول: 737/1).

أما طريقة نقل ابن السراج عن سيبويه ، كانت إما مباشرة أو بالمعنى، كأن يقول: قال سيبويه، أو يقول: ذكر سيبويه[12]. (ينظر مثلا: ابن السراج، الأصول، 164/1، 171، 200، 260/2 ،264 ،3،33/265، 61، 254).

بعض المواضع التي استشهد فيها ابن السراج بآراء سيبويه النحوية، موافقا، أو مخالفا له فيها

يعد كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج من أبرز المؤلفات التي وضعت بعد كتاب سيبويه، وقد كان لآراء سيبويه الأثر البالغ في صياغة منهج ابن السراج النحوي، إذ اعتمد عليها أساسا في بناء نظرياته وتقريراته. ولم يقتصر ابن السراج على النقل فقط، بل كان يستعرض أقوال سيبويه في عدد من المواضع النحوية، ثم يناقشها ويستدل بها، أو يعقب عليها ويبين وجه الاتفاق والاختلاف.

واستشهاداته هذه تكشف عن مكانة سيبويه عند ابن السراج، وعن امتداد المدرسة البصرية في المدرسة البغدادية.

ولعلي أعرض القليل من الكثير لتلك المسائل النحوية التي ذكرها ابن السراج واستشهد برأي سيبويه فيها فيما يلي:

إجراء (لات) مجرى ليس

تأتي (ليس) على وجهين:

الأول: فعل ماض جامد يفيد النفي، يرفع الاسم وينصب الخبر، نحو: ليس الدين عسرا، فتصبح هنا من أخوات كان.

والثاني: حرف نفي لا عمل لها، بمنزلة (ما، ولا) النافيتين، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، نحو، ليس يستشعر السعادة إلا المؤمن.

أما (لات) فأصلها (لا) النافية، زيدت عليها (تاء التأنيث) مفتوحة، وقد تعمل عمل (ليس) في وجهها الأول ـ عندما تكون(ليس) فعلا ماضيا جامدا ـ إلا أنها حرف، وهذا هو الفرق بينها وبين (ليس).

وكما أن الفرق ـأيضا ـ بينها وبين (ليس)، هو أن (ليس) تعمل بدون شروط، إذ ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، أما (لات) فلابد أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، وأن يحذف أحدهما، وغالبا ما يكون الاسم هو المحذوف، وأن يكون المذكور نكرة، كقولك: لات حين ندم، والتقدير: ليس الحين حين ندم.

يقول ابن مالك (672هـ):

"وما ل(لات) في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا، والعكس قل" (13)

(ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 288).

لنعرف أولا ما نقله ابن السراج عن سيبويه في هذا الخصوص، ثم ننتقل بعون الله تعالى إلى ما ذكره النحاة وغيرهم.

يقول ابن السراج: "ومما شبه من الحروف ب(ليس)،(لات) شبهها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى: (ولات حين مناص) (ص، 38)، قال سيبويه : تضمر فيها مرفوعا، قال: نظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمرا فيها ليس)[14]. (ابن السراج، الأصول: 95/1).

بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه ومراجعة هذه المسألة، اتضح لي بأن ابن السراج كان قد نقل ما ذكره سيبويه بالنص، فلم يتصرف فيه، إلا أنه لم يضع علامة الحذف للكلام الذي تجاوزه، فما نقله عن سيبويه لم يكن مندرجا تحت عبارة واحدة، فبعد كلمة(

مرفوعا) يوجد كلام ما يقرب من الأربعة أسطر ، وكما غير لفظة (فيه) الأخيرة ب(فيها)[15] ، (ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 57)،هذا من ناحية أمانة النقل الظاهري.

أما من ناحية المضمون، فإن ما ذكره ابن السراج عن سيبويه بخصوص هذه المسألة كان ـ على ما اعتقد ـ موافقا لمذهبه،وهو أن (لات) لكي تعمل عمل (ليس) ــ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ـ فإنها لا تكون إلا مع (الحين) فقط.

اتفق النحاة على إعمال (لات) عمل (ليس)، إلا ما نقل عن الأخفش أنه منع ذلك[16]. (ينظر: ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 278).

ولكن الخلاف بين النحاة كان في مسألة (الحين) وما رادفها من أسماء الزمان، كالساعة، والوقت، وغيرهما، فهل عمل (لات) يكون مع (الحين) فقط، ولا تعمل مع باقي أسماء الزمان الأخرى، أم أن عملها شاملا لها كلها؟

بين ابن عقيل (ت769ه) موضع الخلاف بين العلماء في هذه المسألة بوضوح، إذ يقول: "... واتلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان" [17] (ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 294، 295).

ثم ظهر لي بأن ابن عقيل وافق من قال بإعمالها في مرادفات لفظ (الحين)، واستشهد بقول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم[18]. (ينظر: ابن عقيل، 1/ 294، 295).

والذي كان قد استشهد بشطره من قبله (الفراء ت287ه)، للدلالة على عدم منعه دخول (لات) على أسماء الزمان دون (الحين)[19]. (ينظر: الفراء، معاني القرآن: 1/ 397).

وكما اتضح لي ـ أيضا ـ بأن (ابن هشام ت 761ه)، قال بدخول (لات) على أسماء الزمان، دون قصرها على (الحين)، عندما تحدث عن إعمال (لات) عمل (ليس)، بعدما استشهد بشطر بيت، ثم قالل: " ولات، مهملة، لعدم دخولها على الزمان" [20]. (ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 278)؛ فلم يحدد أي أسماء الزمان، مما دل على أنه يقصدها كلها دون(الحين).

ومما يبدو لي قد وافق رأي سيبويه في أن (لات) لا تأتي إلا مع (حين)؛ (ابن منظور ت711ه)، فقد ذكر رأي سيبويه، ورأي الأخفش ــ الذي نقل عنه أنه كان لا يجيز

إعمال (لات) عمل (ليس) ــ في هذه المسألة، ولم يستشهد بأسماء الزمان دون(الحين)، كاستشهاده بقوله تعالى: (ولات حين مناص)،(من سورة ص، الآية 2)[21] ، (ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 2/ 87)، وبهذا صرح(الأخفش الأوسط ت 216ه)[22]. (ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن: 2/ 492).

نخلص من ذلك كله أن الاختلاف بين العلماء حول هذه المسألة لم يكن حول إعمال (لات) عمل (ليس)، إلا ما نقل عن الأخفش بمنعها، ولكن الخلاف كان يدور حول مجيء أسماء الزمان بعد (لات) أو الاقتصار على لفظة (الحين) منها فقط، إلا أنه في كل الأحوال تعمل (لات) عمل (ليس)، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وكلا من ابن السراج، وسيبويه كانا قد أجازا إجراء (لات) مجرى (ليس)، إلا أن ابن السراج نبه على أن استعمالها سماعي قليل جدا.

حذف عامل المصدر المؤكد.

نقاد إلى معنى المصدر في اللغة العربية بمعرفتنا أن من أقسام الاسم ما هو معنوي غير ملموس أو أنه حدث غير مقترن بزمن، كقولنا: الشجاعة، الكرم، السعادة، وعدم اقترانه بالزمن هو الفرق الذي من خلاله يتم تمييزه عن الفعل، وإن كانت صياغته من الأفعال.

تنوعت المصادر في اللغة العربية وتعددت، فمنها ما هو صريح، ومنها ما هو مؤول، ومنها ما هو صناعي، ومنها ما هو ميمي، وغيرها.

لدينا المصدر المؤكد أو المبهم، الذي يذكر مع فعل أو شبهه ـ ويكون سببا في نصبه ـ لتوكيده أو لبيان نوعه أو عدده أو بدلا من لفظ فعله.

ذكر ابن السراج في كتابه الأصول رأي سيبويه في مسألة حذف العامل فيه، بقوله: " ومن ذلك قولهم: كرما وصلفا: قال سيبويه: كأنه يقول، ألزمك الله كرما، وأدام الله لك كرما، وألزمت صلفا، ولكنهم حذفوا الفعل هاهنا، لأنه صار بدلا من قولك: أكرم به، وأصلف به" [23]. (ابن السراج، الأصول: 1/ 110).

عند الرجوع إلى كتاب سيبويه تبين لي بأن ابن السراج كان قد تصرف فيما نقله عنه، إلا أن المقصد واحد، وهو انتصاب المصدر على إضمار ناصبه.يقول (ابن مالك ت 6720):

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع[24].(ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ص: 26).

ذكر رأي سيبويه السابق في العديد من المصادر والمراجع، منهم من كان مؤيدا لرأيه في حذف عامل المصدر المؤكد، ومنهم من أنكره، بحجة أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في نفسه، وتقويته، وإزالة الشك عنه، وبيان معناه الحقيقي لا المجازي؛ ولأجل هذه الحجج لا يصح حذف عامله.

فقد نقل كل من (ابن سيده ت 458ه)، وابن مالك (ت711ه)، و(السيوطي ت 911ه)؛ ما ذكره سيبويه بخصوص هذه المسألة، مما يدل على أنهم كانوا قد أجازوا حذف عامل المصدر المؤكد.

فابن سيده لم يعلق على ما ذكره سيبويه، إلا أنه أتى بكلام أحدهم لربما تأييدا لما نقله عن سيبويه، فقال: " قال أبو مرهب: كرما وطول أنف أي أكرم بك أطول بأنفك لأنه أراد به التعجب وأضمر الفعل الناصب كما انتصب مرحبا بما ذكر قبل" [25]. (ابن سيده، المخصص: 5/ 235).

وابن مالك مثل لهذه المسألة، كقولك: حمدا وشكرا لا جزعا، وعجبا، ثم ذكر رأي سيبويه السابق فيها، بين بأن ما ذكره هو من قبيل الخبر الإنشائي[26]. (ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: 2/ 187).

وابن منظور اكتفى بذكر رأي سيبويه في هذه المسألة دون أدنى تعليق[27]. (ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 12/ 511).

والسيوطي استشهد برأي سيبويه بعدما أورد المثال نفسه في مسألة حذف عامل المصدر، فجاء بكرما صلفا مثالا لذلك، ثم ذكر تقدير بعضهم للمحذوف؛ كرم كرما، وصلف صلفا، وعلل ذلك بأن ابنية التعجب ليس منها ماله مصدر إلا فعل، واستشهد ـ أيضا ـ بلفظة (غفرانك)، التي اختلف في تقدير محذوفها، إما أغفر غفرانك، أو نستغفرك غفرانكَ[28]. (ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 119، 120).

ومن الأمثلة على هذه المسألة ما ذكره (الزمخشري ت538ه)، وهو قولك: عبد الله أظنه ظني منطلق[29]. (ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ص: 57).

ما أراه أكثر وضوحا وبيانا في هذه المسألة، ما ذكره (ابن عباس ت 1398ه)، ذلك بأنك الحذف للعامل المؤكد يكون باطراد في بعض مواضع معينة لحكمة مقصودة من قبل العرب، وهذا الحذف لا يكون جائزا، بل واجبا، بشرط إقامة المصدر المؤكد مقامه، وما ينصب المصدر في هذه الحالة هو العامل المحذوف وجوبا، وبذلك يكون

المصدر نائبا عن عامله المحذوف، منصوبا به معا[30]. (ينظر: عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 220).

وهذا ما أراه الأكثر قربا إلى الصحة والوضوح، بأن بين بأن الحذف واجب للعامل، بشرط إقامة عمله، وهو نصب المصدر به، وإن كان محذوفا.

ونرى في هذه المسألة موافقة ابن السراج بجواز حذف العامل مع المصدر المؤكد بشرط وجود قرينة تدل على العامل المحذوف؛ لأن الغرض التوكيد .

وما تبين لي هو أن ابن السراج كان أكثر وضوحا في ذكر أن هذا جائزا قياسا، وليس سماعا فقط.

القول في (رُبَّ) أسم هي أو حرف؟

وردت (رُبَّ) بعدة لغات (رُبَّ، رَبّ، رُبَ، رَبَ، ربتْ)، وكما تنوّعت ألفاظها، اختلفت الآراء فيها ـ أيضاً ـ وتعدّدت من نواح عدة: معناها، وحرفيتها، وزيادتها، أو تعلقها بعامل أو عدم تعلقها، أو نوع الفعل الذي يأتي بعدها، وغيرها من المسائل المتعلقة بها.

وما نقصده في هذا في هذا الموضع، هو اختلاف النحاة حول أنها اسم هي أم حرف، فكما اختلف النحاة في المسائل السابق ذكرها والمتعلقة ب(رُبّ)، اختلفوا ـ كذلك ـ في مسألة اسميّتها أو حرفيّتها.

نُورد أولاً ما نقله ابن السراج عن سيبويه حول هذه المسألة، حيث قال: " ... وذلك قولهم: كم رجل أفضل منك، فجعلوه خبرا ل(لكم)، كذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء: أن العرب تقوله، ولا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل أفضل منك، لا يجوز أن تجعله خبرا لرب كما جعلته خبراً ل(كم)، ومما يتبين أن رُبَّ حرف وليست باسم ك(كم)" [31]. (ابن السراج، الأصول: 1/ 416).

عند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدت أنه ذكر ـ بالفعل ـ ما نقله عنه ابن السراج، إلا أن ابن السراج كان قد تصرف في النقل عنه، ولكن المعنى واحد، إذ يقول سيبويه: " واعلم أن كم الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنّ المعنى واحدٌ، إلاّ أنّ كَمْ اسمٌ ورُبَّ غير اسم، بمنزلة مِنْ، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضل منك، تجعله خبر كم، أخبرناه يونس عن أبي عمرو" [32]. (سيبويه، الكتاب: 2/ 161).

حسم (أبو البركات الأنباري ت577ه) أمر هذه المسألة، حين أورد كما ذكره كل من الكوفيين القائلين باسمية (رُبَّ)، والبصريين الذين نادوا بحرفيتها، مختصرا ذلك بذكر

الحجج التي جعلت الكوفيون يُصرّون على أنّ (رُبّ) اسم، بحملهم إياها على (كَمْ) الخبريّة، التي للعدد والتكثير، و(رُبّ) للعدد والتقليل، فكلاهما أسماء لديهم.

فوضعوا أربعة شروط بزعمهم أنها تُبعد (رُبَّ) عن عَدّها من حروف الجر.

أولها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وهذا يخالف حروف الجر، التي تتوسط الكلام، ورد البصريون على ذلك، بعدم وقوعها في وسط الكلام؛ ذلك لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي الذي له صدر الكلام.

وثانيها: أنها لا تعمل إلا في نكرة، بخلاف حروف الجر التي تعمل في النكرة والمعرفة، قال البصريون في هذا؛ لأن معناها يدل على التقليل، والنكرة تدل على الكثرة، فلكي يصح فيها معنى التقليل يجب دخولها على النكرة.

وثالثها: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة، رد البصريون على قولهم؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي تتعلق به.

ورابعها: ذكر الكوفيون بأن البصريين لا يجوزوا إظهار الفعل الذي تتعلق به (رُبَّ) واعتبروا ذلك كونه على خلاف الحروف، مما يدلّ على أنها اسم وليس حرف، والبصريون عَدُّوا ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار، فهو كتقديرك ل(رُبَّ رجل يعلم) ب(رُبَّ رجل يعلم أدركتُ) فحُذِف لدلالة الحال عليه[33]. (ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 832، 833، 834).

نخلص مما سبق بأن ابن السراج كان قد وافق سيبويه في أن (رُبَّ) حرف جرّ وليست اسماً، إلّا أنه علل بأن (رُبَّ) لا تقبل علامات الأسماء وعملها الجر، كما أن الأسماء إما متمكنة، أو غير متمكنة، و(رُبَّ) لا تشبهها في شيء، فهي حرفٌ محضٌ.

هذا لا شك القليل من الكثير، لعلي ذكرت أهم مواضع استدلال جسدت فيها ما أردت تبيانه منذ فكرة البحث الأولى، وذكر الكل لا يسع في هذا الموضع؛ لضيق المساحة والموضوعية، وللأهمية النسبية للمسائل، وللمحافظة على وضوح البحث وسلاسته، فالهدف من البحث إبراز أثر سيبويه على ابن السراج، لا حصر كل الاستشهادات، بل اختيار نماذج تمثل الأثر بشكل واضح، إلا أن الأمر متروك لمن أراد الخوض في هذا الخضم، بأن يكون بحثا ضخما قيما، فأنصح به البحاث الحادبين على اللغة والحاملين همها والغيورين على صرحها، لما في هذا الكتاب (الأصول) من مادة علمية تثري عقولهم، وتصقل مواهبهم، فتجعلهم ينضحون بآراء سيبويه، وسماحة وصقالة أفكار ابن السراج.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية القصيرة، اتضح لي بأن (ابن السراج) كان قد اعتمد آراء (سيبويه) مرجعا أساسيا في كتابه (الأصول في النحو)، هذا مما يبرز مركزية كتاب (الكتاب) في الفكر النحوي.

إلا أن (ابن السراج) لم يكن مجرد تابع ل(سيبويه)، فقد كان حلقة وصل فكرية بين النحو القديم القائم على السماع، والنحو الأصولي القائم على التعليل والتقعيد.

ويظهر عمق تأثر (ابن السراج) بالمدرسة البصرية من خلال استشهاداته بآراء (سيبويه) في كتابه (الأصول)، مع وضوح شخصيته العلمية المستقلة التي تسعى إلى توظيف العقل والمنطق في خدمة القاعدة النحوية.

إذ هو لم يكن مجرد ناقل فحسب، بل كان يعرض الأقوال ويناقشها ويحللها ويرجح ما يراه أصوب، بناء عل القياس والعقل والاستقراء، فهو يميل إلى منهج الموازنة والترجيح، لا مجرد الجمع.

كما أن أغلب استشهاداته التي تناولها (ابن السراج) كانت موافقة ل(سيبويه) في الحكم، وإن وجد فيها اختلاف فكان من ناحية التعليل لا القاعدة.

فمنهجه المقارن مع (سيبويه) يحمل دلالات عميقة لتطور الفكر النحوي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الأصول، مما يجعل هذا الجانب مجالا خصبا لمزيد من الدراسات المقارنة التي تفتح آفاقا جديدة لفهم منهج النحاة الأوائل وأثره في بناء الدرس اللغوي العربي، وتتبع أثرهم في بقية المصنفات النحوية، والتوسع في الدراسات المقارنة بين استشهادات (ابن السراج) وغيره من النحويين؛ لإبراز أثر المدرسة البصرية في كتب النحو اللاحقة، وهذا ما استنتجته الباحثة وأوصت به.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع:

[1] - ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي: ص63، 65، والسيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر: 1/ 188،186، وابن

خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت، دار صادر: 3/ 407، 409، والقفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، القاهرة، دار الفكر: 1/ 142، 144.

[2]- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص: 63.

[3]- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد ، أخبار النحويين والبصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، المدرسين بالأزهر الشريف، دار النشر مصطفى البابي الحلبي، ط: 1373هـ، 1996م، ص: 40.

[4]- ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م: ص:136.

[5]- الأنباري، نزهة الألباء: ص: 187.

[6]- ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط: 1، 1414ه، 1993م: 6/ 6535.

[7]- ابن السراج، الأصول: 1/ 387.

[8]- ينظر: ابن السراج، الأصول: 2/ 689، 690.

[9]- ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 58، 59.

[10]- ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 171.

[11]- ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 737.

[12]- ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 164، 171، 200، 2/ 264،260، 265، 3/ 33، 61، 254.

[13]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: 2، : 1/ 288.

[14]- ابن السراج، الأصول: 1/ 95.

[15]- ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 57.

[16]- ينظر: عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر: 1/ 278.

[17]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 294، 295.

[18]- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 294/ 295.

[19]- ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط: 1، : 2/ 397.

[20]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 278.

[21]- ينظر: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 3، 1414ه: 2/ 87، والآية من سورة ص، آية 2.

[22]- ينظر: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 1411ه، 1990م: 2/ 492.

[23]- ابن السراج، الأصول: 1/ 110.

[24]- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ص: 26.

[25]- أبو الحسن علي بن إسماعيل، ابن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 1417ه، 1996م: 5/ 235.
[26]- ينظر: محمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، ط: 1، 1414ه، 1990م: 2/ 187.
[27]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 12/ 511.
[28]- ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 2/ 119، 120.
[29]- ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط: 1، 1993م: ص57.
[30]- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15: 2/ 220.
[31]- ابن السراج، الأصول: 1/ 416.
[32]- سيبويه، الكتاب: 2/ 161.
[33]- ينظر: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1414ه، 1993م: 2/ 832، 833، 834.